

العراق:

آفاق الاقتصاد الكلي والفقير

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	41.2
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	204.8
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	4973.4
الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	108.7
العمر المتوقع عند الولادة، سنة	70.6
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	246.2

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقير، والبيانات الرسمية. (أ) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

يتعافى اقتصاد العراق تدريجياً من جائحة فيروس كورونا وانهايار أسعار النفط؛ وهما الصدمتان اللتان شهدهما في عام 2020. ويمضي النمو النفطي والنمو غير النفطي في العراق على المسار الصحيح للعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة، وذلك مع زيادة إنتاج النفط واستئناف النشاط الاقتصادي المحلي إثر تخفيف القيود المفروضة لمكافحة فيروس كورونا. ومن المتوقع أن يتحول رصيد المالية العامة ورصيد الحساب الخارجي من العجز إلى الفائض مع استمرار ارتفاع أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى قطاع النفط سيحرك عجلة النمو في الأجل المتوسط مع الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها مجموعة أوبك+. ولا تزال آفاق الاقتصاد العراقي عرضة لمخاطر شديدة، بما في ذلك حالة عدم اليقين المتعلقة بتأثير التوترات الجيوسياسية، واستمرار الجائحة، والتحديات الأمنية، وتغير المناخ

الأوضاع والتحديات الرئيسية

بدأ الاقتصاد العراقي يتعافى تدريجياً من تداعيات جائحة كورونا، مدفوعاً في ذلك بزيادة النشاط الاقتصادي غير النفطي وديناميات سوق النفط الأكثر إيجابية. فمع تخفيف القيود المفروضة لمكافحة الجائحة، بدأ النشاط الاقتصادي غير النفطي في العودة إلى مستواه قبل الجائحة. كما زاد إنتاج النفط تدريجياً في ضوء التخفيف من خفض الحصص حسب اتفاق أوبك+ المزمع إلغاؤه تماماً بحلول شهر سبتمبر/ أيلول 2022. وساعد ارتفاع أسعار النفط أيضاً في زيادة الإيرادات الحكومية وتعزيز الاحتياطي.

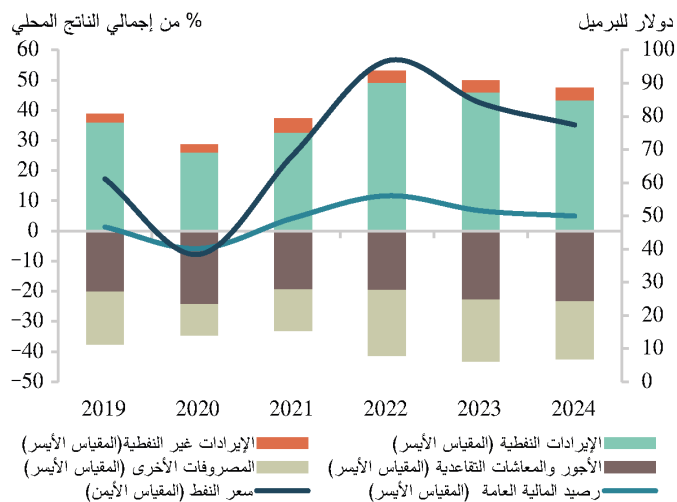
ومع ذلك، يبقى التعافي الاقتصادي في العراق محفوفاً بمخاطر التقلبات الشديدة والتحديات الهيكلية القائمة منذ سنوات طويلة. فنتيجة للاعتماد المفرط على النفط، لا تزال الصادرات والإيرادات الحكومية شديدة التقلب وعرضة للتقلبات الدورية التي تتماشى مع ديناميات أسعار النفط. ويعاني الإنفاق الحكومي من جمود الأجور ومصروفات التحويلات. كما زادت الجائحة من أوجه الضعف القائمة بالفعل في نظام الرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية التحتية الرقمية والمادية في العراق، ما أسفر عن مستوى متدنٍ جديد من الانخفاض في نمو الإنتاجية. وقد أدت الآثار غير المتناسبة لتلك الأزمة على الفئات، التي كانت فقيرة وأولى بالرعاية قبل الجائحة، إلى تفاقم اتجاهات الفقر والتفاوتات القائمة بالفعل. وفي حين ارتفع معدل البطالة خلال الجائحة، تتبدى البطالة بوضوح لا لبس فيه الآن بين النازحين، والعائدين، والنساء اللاتي يبحثن عن عمل، والعمالة الحرة والعمالة غير المنتظمة. وقد أثر الارتفاع القياسي لدرجات الحرارة ونوبات الجفاف الشديدة على الإنتاج الزراعي، مما جعل العراق أكثر اعتماداً على الواردات في وقت ترتفع فيه أسعار السلع الأولية، بما في ذلك من آثار على الأمن الغذائي والفقير، لا سيما في المناطق الريفية. إن الاعتماد الشديد على واردات الغاز والكهرباء أدى إلى تفاقم التأثير الناجم عن تعطل هذه الواردات. ويخفق العراق في جمع أكثر من نصف الغاز المصاحب لعمليات

إنتاج النفط، في حين أنه ثاني أكبر بلد من حيث إحراق الغاز في العالم. وتلقي العملية المطولة لتشكيل الحكومة وعودة التحديات الأمنية بظلالها على آفاق الاقتصاد العراقي. فقد عطل الجمود السياسي تشكيل الحكومة منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول 2021، وأدى إلى تأجيل موازنة عام 2022، ما زاد من المظالم الاجتماعية القائمة المتعلقة بالفساد وسوء الخدمات العامة وانعدام الفرص الاقتصادية. وتمثل العائدات النفطية غير المتوقعة فرصة ثمينة لتنفيذ حزمة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية بغية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتخفيف أثر الصدمات الاقتصادية في المستقبل.

أحدث التطورات

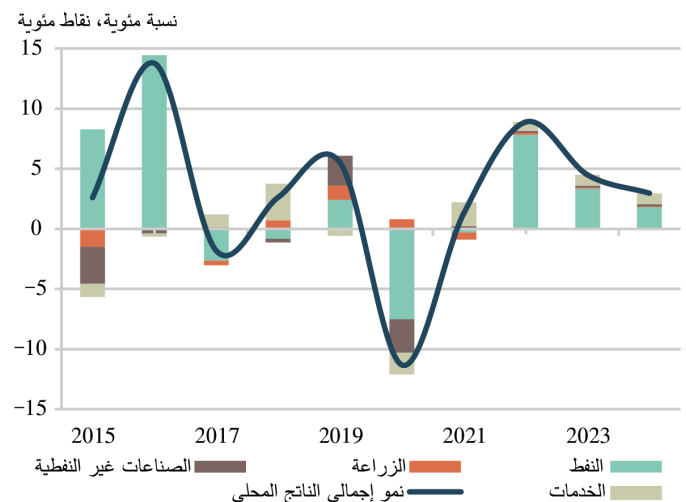
يتعافى الاقتصاد العراقي تدريجياً في أعقاب الضغوط الاقتصادية الشديدة الناجمة عن جائحة كورونا. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد ارتفع بنسبة 1.3% في عام 2021، بعد تسجيل انكماش حاد قدره 11.3% في عام 2020. وجاء هذا الانتعاش مدفوعاً في الأساس بالقطاع غير النفطي الذي سجل نمواً بنسبة 6% في التسعة أشهر الأولى من 2021 على أساس سنوي، وذلك بفضل الأداء القوي للقطاعات التي تتضمن التعامل المباشر مع الجمهور، ومن بينها النقل والضيافة وبيع التجزئة. غير أن قطاعي الزراعة والتشييد سجلا انكماشاً بنسبة 17.5% و 36.8% على التوالي بسبب نوبات الجفاف الحادة وحالات انقطاع التيار الكهربائي، وارتفاع الأسعار العالمية للمستلزمات. وخلال الشهور التسعة الأولى من 2021، سجل إجمالي الناتج المحلي النفطي انكماشاً بنسبة 4% (على أساس سنوي) بعد أن عدّل العراق إنتاجه النفطي وفقاً لاتفاق أوبك+. وارتفع معدل التضخم الكلي والأساسي إلى 6% و 6.6% على التوالي في المتوسط (على أساس سنوي) في 2021، وذلك بعد خفض سعر الصرف بنسبة 23% في ديسمبر/كانون الأول 2020 والارتفاع التدريجي في الطلب المحلي.

الشكل 2 جمهورية العراق / آفاق حسابات المالية العامة



المصدر: وزارة المالية ووزارة النفط العراقية، وحسابات خبراء البنك الدولي

الشكل 1 جمهورية العراق / تحليل نمو إجمالي الناتج المحلي وجانب العرض



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، وحسابات خبراء البنك الدولي

الآفاق المستقبلية

بينما تتحسن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تدريجياً إلى متوسط سنوي يبلغ 43% في فترة السنوات 2022-2024.

وتظل آفاق الاقتصاد العراقي عُرضة لمخاطر جمة. وتسلط التوترات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا الضوء على المخاطر التي تحيق بالاقتصاد العراقي. ورغم أن أي زيادة في أسعار النفط ستؤدي إلى تحسن رصيد المالية العامة، فإن أسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع والاضطرابات في الواردات الزراعية ستؤدي إلى تفاقم اتجاهات الفقر الحالية وتزيد من مخاطر الأمن الغذائي. ويشكل الصراع أيضاً مخاطر على إنتاج النفط الخام العراقي إذا تأثرت عمليات شركات النفط الروسية في العراق بالعقوبات الدولية المفروضة على موسكو. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط أن يضر بالحاجة الماسة إلى الإصلاح القائمة منذ فترة طويلة، وبالتالي يعمق التحديات الاقتصادية الهيكلية في العراق. وسيخفض الإنتاج الزراعي بسبب زيادة حدة الآثار الناجمة عن تغير المناخ ونقص المياه. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال التطعيم ضد فيروس كورونا في العراق منخفضاً للغاية، وهو من بين أدنى المعدلات في المنطقة. ويقل كثيراً عن المعدل العالمي مما يفرض مخاطر إضافية. ولا يزال معدل التطعيم منخفضاً حتى بين الفئات الأكثر ضعفاً والمسنين وبين المعرضين بشكل كبير لخطر الإصابة بالفيروس - الأسر الأكثر فقراً والعمال في القطاع غير الرسمي الذين يقل احتمال مزاولتهم عملهم من المنزل. ويزيد احتمال عيشهم في أسر كبيرة في أماكن مكتظة. وتشمل المخاطر الأخرى انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني.

أدى التحول في أسواق النفط إلى تحسن ملموس في التوقعات الاقتصادية للعراق في الأمد المتوسط. فمن المتوقع أن يبلغ النمو الكلي 8.9% في عام 2022 مع انتهاء العمل بالحصص الإنتاجية التي قررت أوبك+ ومع تجاوز إنتاج العراق مستوياته قبل الجائحة والتي بلغت 4.6 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يظل النمو في السنوات الأخيرة من الفترة متواضعا عند 3.7% في المتوسط مع تراجع إنتاج النفط. ومن المتوقع أن يقارب نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مع اتجاه النمو المحتمل في الأجل الطويل لأسباب منها زيادة الاستثمارات التي سيجري تمويلها من عائدات النفط غير المتوقعة. لكن يُتوقع أن يظل النمو مقيداً بالطاقة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد وغير ذلك من أوجه الضعف.

ومن المنتظر أن يؤدي الارتفاع المتوقع في أسعار النفط في فترة السنوات 2022-2024 إلى تحسن توقعات المالية العامة وتوقعات الحسابات الخارجية للعراق بشكل ملموس. وحيث إن الإيرادات الحكومية تعتمد على النفط اعتماداً شديداً، فمن المرجح أن تزيد زيادة ملحوظة سواء من خلال ارتفاع الأسعار أو كميات التصدير. وفي غياب قاعدة للمالية العامة، من المرجح أن تستوعب زيادة الإنفاق الاستثماري إلى جانب الإنفاق الاستثنائي المسابير للدورات الاقتصادية جزءاً من الحيز الجديد المتاح في المالية العامة. على هذا النحو، من المتوقع أن يتراجع فائض المالية العامة الإجمالي من مستوى مرتفع أولي يبلغ 11.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 إلى 4.9% في عام 2024،

وسجلت الإيرادات الحكومية زيادة بنسبة 73% (على أساس سنوي) في 2021 بفضل ارتفاع أسعار النفط التي بلغت 68.3 دولار للبرميل في المتوسط خلال العام نفسه (زيادة 73% على أساس سنوي). وتلقت هذه الزيادة في الموازنة دفعة لأسباب منها خفض قيمة العملة وإجراءات تعبئة الإيرادات المحلية غير النفطية وخاصة الجمركية منها. وبينما ظلت المصروفات الجارية، بما في ذلك فاتورة الأجور، مرتفعة عند 29% من إجمالي الناتج المحلي، أسهم الارتفاع في عائدات النفط في تحقيق فائض في رصيد المالية العامة الكلي بنسبة 5.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021. وتشير التقديرات إلى أن تحسن وضع المالية العامة إلى جانب ارتفاع النمو الاسمي لإجمالي الناتج المحلي (33% على أساس سنوي) ساعداً في خفض معدل الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 54.8% في 2021 من 64.7% في 2020.

كما أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات إلى تحسين حسابات المراكز الخارجية للعراق. وتحوّل حساب المعاملات الجارية إلى تسجيل فائض بنسبة 8.3% من إجمالي الناتج المحلي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، إذ ارتفعت الصادرات ارتفاعاً حاداً بنسبة 46% وتراجعت الواردات بنسبة 25% (على أساس سنوي). وكان السبب في تراجع الواردات هو التعديل بالخفض لواردات القطاع الخاص بعد خفض قيمة العملة. ورفع التحسن في الميزان التجاري الاحتياطي الرسمي من 54 مليار دولار في ديسمبر/كانون الأول 2020 إلى 61.9 مليار دولار في ديسمبر/كانون الأول 2021، مما عزز من قدرة الاحتياطي على مواجهة الصدمات الخارجية.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 العراق / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

2024 ت	2023 ت	2021 ت	2022 ق	2020	2019
3.0	4.5	1.3	8.9	-8.6	4.8
3.0	3.1	2.3	3.2	3.1	1.5
3.4	4.0	5.6	6.0	-9.5	25.2
8.3	9.5	10.0	13.3	-67.0	496.1
2.9	5.5	-0.5	13.5	-10.1	4.6
5.0	5.7	4.2	8.7	-23.9	28.4
3.0	4.5	1.3	8.9	-11.3	5.5
2.0	2.0	-12.0	4.0	22.5	46.2
2.9	5.3	-0.1	12.5	-15.2	7.4
3.1	3.0	6.5	2.3	-6.3	-1.8
2.5	3.0	6.0	3.3	0.6	-0.2
5.2	7.4	8.2	10.6	-5.2	5.6
1.7	1.6	1.5	1.6	1.6	1.4
4.9	6.7	4.3	11.7	-5.8	1.3
41.7	42.8	54.8	43.3	64.7	44.7
6.0	7.6	5.3	12.5	-4.8	2.4
11.6	13.8	7.3	18.1	-2.6	11.4
82.5	81.2	76.4	79.3	73.8	72.5

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفرق والإحصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الإنبيعات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (أ) نسبة تكلفة عوامل الإنتاج في إجمالي الناتج المحلي.